الفزعة والنظام

بين نخوة المجتمع ومقتضيات النظام

عمر بن سليمان الحميدان

النزعة والنظام

بين نخوة المجتمع ومقتضيات النظام

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى ١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٦م

ح فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحميدان، عمر بن سليمان

الفزعة والنظام بين نخوة المجتمع ومقتضيات النظام

تأليف عمر بن سليمان الحميدان

الرياض، ١٤٤٧هـ.

٦٢ ص، ١٢ × ١٧سم.

رقم الإيداع : ١٤٤٧/١٦٤٠٠

ردمك: ٧-١-٥٤٠١-٠٦-٦٠٣-٩٧٨

الفَزعَةُ والنِّظامُ

بين نخوة المجتمع ومقتضيات النظام

تأليف

عمر بن سليمان الحميدان

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من استشرته أو ناقشته في موضوع هذا الكتاب، ولكل من تكرّم بتزويدي بمعلومة أو خبر أسهم في إثراء مادته وإتمامه.

كما أعبّر عن امتناني لكل من قدّم رأيًا أو ملاحظة أو وجهة نظر كانت عونًا على توضيح بعض الأفكار أو تصويبها.

فهذا العمل – كغيره من الأعمال البحثية – ثمرة جهدٍ مشترك أسهم فيه عدد من الإخوة والأصدقاء بآرائهم وتجاربهم، فكان لذلك أثر في اكتمال صورته على النحو الذي بين يدي القارئ.

وأسأل الله أن يجعل ما قُدِّم فيه من جهدٍ وعلمٍ خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به

محتويات الكتاب

مقدمة

تُمثل الفزعة إحدى القيم الأصيلة الراسخة في وجدان المجتمع العربي؛ فهي ليست مجرد اندفاع عاطفي عابر، بل تعبير عن منظومة أخلاقية عميقة تقوم على النخوة، والإيثار، والتكافل، والالتزام غير المكتوب بمساندة المحتاج ونصرة المظلوم. وقد شكّلت هذه القيمة عبر التاريخ أحد أهم روافد التماسك الاجتماعي، وكانت أداة فعّالة لحماية الأفراد في البيئات التي سبقت قيام الدولة الحديثة ومؤسساتها النظامية.

لقد نشأت الفزعة في سياقات اجتماعية بسيطة نسبيًا، حيث كانت العلاقات تقوم على المعرفة المباشرة وروابط القرابة، وكانت الأعراف تضبط السلوك وتحكم حدوده. في تلك البيئات، كانت النية الصادقة غالبًا كافية لضمان سلامة الفعل وشرعيته الاجتماعية، وكان المجتمع نفسه هو الرقيب والحامي.

غير أن التحولات الكبرى التي شهدها العالم، ولاسيما في المجتمعات العربية خلال العقود الأخيرة، أعادت صياغة المشهد الاجتماعي بالكامل. اتسعت المدن، وتنوعت التركيبة السكانية، وتعقدت العلاقات، وظهرت فضاءات رقمية تتجاوز الحدود الجغرافية. ومع قيام الدولة الحديثة القائمة

على الأنظمة المكتوبة والمؤسسات المنظمة، أصبح الفعل الفردي — **مهما حسنت نواياه** — جزءًا من منظومة قانونية أشمل تحكمها قواعد دقيقة تهدف إلى حماية الصالح العام.

وهنا يبرز السؤال الجوهري الذي ينطلق منه هذا الكتاب:

أين تقف حدود النخوة؟ وأين تبدأ مقتضيات النظام؟

في الواقع المعاصر، قد تقود الشهامة إلى تصرف يبدو في ظاهره عملًا إنسانيًا خالصًا، لكنه في سياقه النظامي يحمل تبعات قانونية غير مقصودة. وقد تتحول المبادرة الطيبة إلى مساءلة، لا لأن الخير موضع رفض، بل لأن تنظيم المجتمع الحديث يقتضي ضبط الأفعال ضمن أطر نظامية واضحة. فالدولة لم تقم لتلغي القيم، بل لتنظمها، وتحميها، وتمنع إساءة توظيفها.

ومن المهم هنا أن أؤكد أن هذا الكتاب لا يصدر عن محامٍ يمارس المهنة، ولا عن متخصص في الإجراءات النظامية، بل عن متابعٍ متأملٍ تأثر بما يسمعه من الناس، وبما شاهده من قصصٍ ومواقف انتهت بخسائر ومساءلات لم يكن أصحابها يقصدونها. كانت النوايا صادقة، والقلوب طيبة، لكن غياب الوعي بالنظام حوّل بعض أعمال الخير إلى تبعات مؤلمة. ومن هنا جاء هذا العمل بوصفه دعوةً للتبصير لا للتخويف، وللتنبيه لا للتجريم؛ دعوةٌ صادقة إلى أن نحمي طيبتنا بالوعي، وأن نحصّن نخوتنا بالفهم، حتى لا تكون الشهامة سببًا في أذى غير مقصود.

من هنا تنبع الحاجة إلى قراءة جديدة للفزعة؛ قراءة لا تنقضها، ولا تُضعف مكانتها، بل تعيد تأطيرها في ضوء الوعي القانوني والمسؤولية المدنية.

إن الهدف ليس إحلال القانون محل الأخلاق، ولا تقييد روح المبادرة، وإنما إيجاد توازن رشيد يجعل من الفزعة فعلًا واعيًا، يحترم النظام كما يحفظ روح التضامن.

يسعى هذا الكتاب إلى بناء جسرٍ معرفي بين أصالة الموروث وحتمية التنظيم الحديث؛ جسرٍ يمكّن الفرد من ممارسة الخير بثقة، ويجنّبه الوقوع في تبعات لم يقصدها. وهو في جوهره دعوة إلى فقهٍ جديد للفزعة، يجمع بين حرارة القلب ونور العقل، ويجعل من النخوة قوة بناءٍ منضبطة لا اندفاعًا غير محسوب.

فالمجتمع المتوازن ليس هو الذي يتخلى عن قيمه، ولا الذي يُطلقها بلا ضابط، بل الذي يحسن توجيهها ضمن إطار يحفظ الإنسان، ويصون النظام، ويعزز الثقة بين الفرد والدولة.

الفصل الأول

مفهوم الفزعة عبر التاريخ

لا يمكن فهم الفزعة فهمًا عميقًا باعتبارها مجرد سلوك عابر أو اندفاع عاطفي لحظي، بل يجب تأصيلها في إطارها التاريخي والاجتماعي أولًا. في جذورها العميقة، تنبع الفزعة مما سمَّاه ابن خلدون (العصبية)[1]، ذلك «الشعور بالانتماء المشترك» الذي يحفظ بقاء الجماعات ويتحول في لحظة الخطر إلى فعل تضامني. فالعصبية هي الرابطة النفسية الكامنة، والفزعة هي تجسيدها العملي الفوري. إنها ليست مجرد نجدة، بل هي إعلان عن هوية جماعية لا تزال حية وقادرة على الفعل.

وقد انتقل هذا المفهوم من مجاله التراثي ليصبح موضوعًا للتحليل العلمي المعاصر. فالدراسات الحديثة تسعى إلى تفكيك هذه الظاهرة لفهم

---

(١) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن. (١٩٥٠). تحقيق: علي عبد الواحد وافي. القاهرة: دار نهضة مصر، ص ٥٣٠. في جذورها العميقة، تنبع الفزعة مما سمَّاه ابن خلدون 'العصبية'، وهي رابطة 'الالتحام والتناصر' الطبيعية التي تقوم على النسب والقرابة، وتمثل 'أمرًا طبيعيًا في البشر' هذه الرابطة النفسية الكامنة هي التي تتحول في لحظة الخطر إلى فعل تضامني فوري يُعرف بالفزعة.

بنيتها الداخلية؛ حيث تُعرّف الفزعة بأنها (ظاهرة نفسية - ثقافية معقدة)[١]، مما يؤكد أنها ليست مجرد رد فعل بسيط، بل هي استجابة مركبة تتفاعل فيها الدوافع النفسية مع الموروثات الثقافية. هذا التحليل ينقل الفزعة من كونها مجرد «سلوك مساعدة» إلى نمط سلوكي جماعي له منطقه الخاص، ويفتح الباب أمام فهم أعمق لدورها في عالمنا اليوم، كمساهمة في «تطوير نظريات نفسية أصيلة من داخل الثقافة العربية والإسلامية» تتجاوز الأطر المستوردة.

الفزعة بين القبيلة والدولة:

في البنية القبلية التقليدية، تجسدت الفزعة عمليًا في مفهوم «العصبية» الذي حلّله ابن خلدون بوصفه الرابط الذي تقوم عليه قوة الجماعة وتماسكها. كانت العصبية تعني التزامًا متبادلًا بالدفاع والمساندة، لا بوصفه خيارًا فرديًا، بل باعتباره واجبًا اجتماعيًا يُعَدّ الإخلال به خيانة تستوجب العار والنبذ. فالقبيلة، في صورتها التاريخية، كانت كيانًا سياسيًا واجتماعيًا متكاملًا؛ تؤدي وظائف الدولة في الحماية والتنظيم والردع، وكانت الفزعة بمثابة قانونها غير المدوّن. إذا تعرّض أحد أفرادها لاعتداء، أو نزلت به نازلة، كانت الاستجابة جماعية وفورية؛ لأن المساس بالفرد يُعد مساسًا بالجماعة كلها. غير أن هذا النموذج، رغم ضرورته التاريخية، كان قائمًا على رابطة الدم والانتماء القبلي

---

(١) تحليل مفهوم الفزعة في البيئة الخليجية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٥١(١٩٨) ٢٠٢٥ م، أ.د. عثمان حمود الخضر، د. محمد مثقال سرطاوي، د. منيرة بنت أحمد الدوسري. إن قيمة الإيثار التي تمثل جوهر الفزعة تجد صداها في التحليل النفسي المعاصر تتجاوز مجرد رد الفعل البسيط إلى بنية دافعية مركبة.

بوصفهما أساسًا للولاء والحماية. وهنا جاء التحول الجوهري مع بزوغ الإسلام وتأسيس الدولة على أسس عقدية وأخلاقية أوسع.

التحول القيمي مع الإسلام:

مع قيام الدولة الإسلامية في عهد محمد ﷺ، لم تُلغَ روح الفزعة، بل أُعيد توجيهها وتحريرها من إطارها القبلي الضيق. حلّت رابطة العقيدة محل رابطة الدم، وتحوّل معيار النصرة من الانتماء إلى القبيلة إلى الانحياز للحق والعدل.

جاء في الحديث الشريف :

«**المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يُسلمه**»[1] (متفق عليه).

فالالتزام هنا لم يعد مقتصرًا على أبناء العشيرة، بل امتد ليشمل رابطة إيمانية عابرة للقبائل والأعراق. وفي قوله ﷺ: «**انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا**»[2]، أعاد تعريف النصرة ذاتها. فحين سُئل عن نصرة الظالم، بيّن أن نصرته تكون بمنعه من ظلمه. بهذا التوجيه، انتقلت الفزعة من مجرد استجابة حمائية قد تنحاز للعصبية، إلى فعلٍ إصلاحيٍّ يهدف إلى إقامة العدل ومنع العدوان. لقد كان هذا التحول نقلة حضارية عميقة؛ إذ لم يعد الولاء مطلقًا للقبيلة، بل أصبح الولاء للحق. ولم تعد الفزعة أداة لحماية «الجماعة» بمعناها الضيق، بل قيمة لحماية «المجتمع» بوصفه كيانًا أخلاقيًا أوسع. ومن هنا استطاعت المجتمعات الإسلامية أن تتجاوز الانغلاق القبلي، وأن تدمج أعراقًا وثقافات متعددة تحت

(١) رواه البخاري (٢٤٤٢) ومسلم (٢٥٨٠).

(٢) أخرجه البخاري، حديث رقم ٢٤٤٤، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مظلة قيم مشتركة، يجد فيها الغريب والمستضعف من يحميه وينصره.

بهذا المعنى، يمكن القول إن الفزعة مرت بثلاث مراحل تاريخية كبرى شكّلت كل منها طبيعتها ووظيفتها الاجتماعية:

أولًا: مرحلة الضرورة الوجودية، حيث كانت الفزعة شرطًا لبقاء الجماعة في بيئة قاسية تفرض التضامن كآلية للحماية والدفاع.

ثانيًا: مرحلة التهذيب الأخلاقي والتوسيع القيمي في ظل الإسلام؛ حيث تحوّلت الفزعة من رابطة قبلية ضيقة إلى قيمة إنسانية شاملة، مضبوطة بمعايير العدل والحق، لا بمنطق العصبية العمياء.

ثالثًا: مرحلة الانتقال إلى الدولة الحديثة؛ حيث أصبحت النصرة خاضعة لضوابط نظامية وقانونية؛ مما أدى إلى توتر بين الممارسة التقليدية والإطار القانوني المعاصر.

وهذا التطور التاريخي هو الذي يمهّد للإشكالية المركزية التي يناقشها هذا الكتاب: كيف نحافظ على روح الفزعة كقيمة أخلاقية حية، في إطار دولة حديثة تحكمها أنظمة مكتوبة وقوانين مجردة؟

من العصبية إلى النظام.. قراءة خلدونية في تحوّل الفزعة:

يرى ابن خلدون أن العصبية[١] هي القوة المحركة لقيام الدول؛ فهي الرابطة التي تمنح الجماعة قدرتها على الحماية والتغلب، لكنها في الوقت ذاته

(١) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن. (١٩٥٠) الفصل الخامس عشر تحقيق: علي عبد الواحد وافي. القاهرة: دار نهضة مصر، ص ٥٣٨.

تحمل في داخلها بذور التحول. فالدولة — عنده — تبدأ بعصبية قوية، ثم ما تلبث أن تنتقل من منطق التضامن القبلي إلى منطق السلطة المنظمة؛ حيث تحل القوانين والمؤسسات محل الروابط الأولية.

إذا أسقطنا هذا التحليل على مفهوم الفزعة، أمكننا القول إن الفزعة في مرحلتها الأولى كانت تجسيدًا للعصبية بوصفها ضرورة بقاء. لكنها، مع قيام الدولة، لم تعد المصدر الوحيد للحماية؛ فقد تولّت السلطة المركزية وظيفة الدفاع وردّ المظالم وتنظيم العلاقات. وهنا حدث التحول الجوهري: انتقلت مسؤولية الحماية من «الجماعة» إلى «النظام»، ومن الولاء للأشخاص إلى الولاء للقانون.

في هذا السياق، لم تعد الفزعة تُمارَس بوصفها استجابة مستقلة عن السلطة، بل أصبحت جزءًا من نسيج اجتماعي يخضع لإطار قانوني أوسع. فالدولة الحديثة لا تلغي روح التضامن، لكنها تحتكر استخدام القوة، وتنظم وسائل الحماية، وتحدد حدود التدخل المشروع. ومن ثَمَّ، فإن أي مبادرة فردية - مهما حسنت نيتها - يجب أن تنسجم مع هذا الإطار، حتى لا تتحول من دعمٍ للنظام إلى تجاوزٍ عليه.

إن الإشكال المعاصر لا يكمن في تعارضٍ جوهري بين الفزعة والنظام، بل في بقاء الذهنية القبلية في ممارسة الفزعة داخل سياق دولة مؤسسات. فحين تُمارس الفزعة بمنطق العصبية القديمة في بيئة قانونية حديثة، ينشأ التوتر. أما حين تُفهم بوصفها قيمة تضامنية منضبطة بالقانون، فإنها تتحول إلى رافد قوة للمجتمع والدولة معًا.

وبذلك يمكن القول إن تطور الفزعة عبر التاريخ لم يكن انتقالًا من قيمة إلى أخرى، بل انتقال من تضامنٍ بدائيٍّ يعتمد على رابطة الدم، إلى تضامنٍ مدنيٍّ يستند إلى رابطة المواطنة والاحتكام للنظام. وهذا هو الجسر الذي يعبر منه هذا الكتاب نحو بحث العلاقة الدقيقة بين النخوة والمسؤولية القانونية في واقعنا المعاصر.

حين تتقدّم الدولة.. من الحماية الجماعية إلى الاحتكار النظامي للقوة.

مع نشوء الدولة الحديثة وتبلور مؤسساتها، حدث تحول عميق في مفهوم الحماية ذاته. لم تعد الحماية مسؤولية جماعية تلقائية تمارسها القبيلة أو الجماعة الأولية، بل أصبحت وظيفة سيادية تحتكرها الدولة بوصفها الجهة المخولة بتنظيم القوة وضبط استخدامها. فالدولة الحديثة لا تقوم فقط على التضامن الاجتماعي، بل على احتكار مشروع لاستخدام القوة، وتنظيم وسائل الدفاع، وفرض العقوبات، وحماية الحقوق عبر أجهزة قضائية وأمنية متخصصة.

في هذا السياق، انتقلت وظيفة «الفزعة» من كونها أداة مباشرة لرد العدوان إلى قيمة أخلاقية تعمل داخل إطار قانوني منظم. لم يعد للأفراد أن يمارسوا الحماية وفق تقديرهم الخاص خارج مؤسسات الدولة؛ لأن العدالة لم تعد شأنًا جماعيًا ارتجاليًا، بل أصبحت عملية مؤسسية تخضع لإجراءات وضوابط دقيقة. وهنا يتبدل المعنى: لم تعد النجدة تعني التدخل المطلق، بل التدخل المنضبط؛ ولم تعد النصرة تعني المواجهة المباشرة دائمًا، بل قد تعني الإبلاغ، أو الإحالة للجهة المختصة، أو الامتناع عن التصرف الذي قد يفاقم الضرر.

إن هذا التحول لا يُفهم بوصفه إلغاءً للفزعة، بل إعادة توجيه لها. فالدولة

الحديثة لم تنشأ لتحل محل القيم، وإنما لتنظمها وتمنع انحرافها. لكنها في الوقت ذاته تضع حدودًا واضحة للتصرف الفردي؛ لأن الفعل الذي كان مشروعًا في سياق قبلي قد يصبح مخالفًا في سياق مؤسسي.

ومن هنا تنشأ الإشكالية المعاصرة:

كيف يمكن الحفاظ على روح التضامن دون الوقوع في تجاوز النظام؟

وكيف نمارس الفزعة بوصفها قوة أخلاقية داعمة للدولة، لا بديلًا عنها؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي الانتقال من فهم الفزعة كاستجابة غريزية فورية، إلى فهمها كمسؤولية واعية تمارس داخل إطار القانون. وهذا هو المدخل الذي يمهّد للانتقال من القراءة التاريخية والاجتماعية إلى القراءة النظامية؛ حيث يصبح السؤال المركزي:

ما حدود التدخل المشروع؟ وأين تبدأ المسؤولية القانونية للفرد؟

وبذلك يكتمل التحول التاريخي للفزعة : من تضامن جماعي ضيق النطاق، إلى قيمة إيمانية تؤسس للعدل، إلى ممارسة مدنية منضبطة بقواعد الدولة الحديثة. لكن هذا التطور في شكل الممارسة لا يكشف لنا عن نواتها الداخلية؛ فالقوانين والأنظمة تضبط السلوك، لكنها لا تصنع القيمة. ولكي نفهم كيف يمكن للفزعة أن تظل فضيلة في عالم متغير، لا بد من الانتقال من التوصيف التاريخي إلى التحليل القيمي، والغوص في البنية الأخلاقية التي تمنحها معناها وتضبط اتجاهها. هذا البحث في روح الفزعة هو موضوع الفصل القادم.

الفصل الثاني

البنية القيمية للفزعة

بعد أن استعرضنا في الفصل السابق المسار التاريخي الذي تشكّل فيه مفهوم الفزعة وتطور عبر السياقات الاجتماعية المختلفة، ننتقل هنا إلى مستوى أعمق من التحليل؛ مستوى الروح التي تحركها، أي بنيتها القيمية التي تمنحها معناها الأخلاقي ومشروعيتها الاجتماعية.

فالفزعة، في جوهرها الأصيل، ليست اندفاعًا عاطفيًا عابرًا، ولا استجابة غريزية غير منضبطة، بل هي تعبير عملي عن منظومة قيم متكاملة تستقر في وجدان الفرد، وتوجّه سلوكه حين تتطلب المواقف موقفًا. إنها لحظة يلتقي فيها الضمير بالفعل؛ فتتحول القناعة إلى قرار، ويتحول الشعور بالمسؤولية إلى مبادرة.

وإذا كان التاريخ قد صاغ شكل الفزعة، فإن القيم هي التي منحتها مضمونها. فبدون هذه البنية القيمية تصبح الفزعة مجرد حماسة وقتية، أما بها فهي فعل أخلاقي واعٍ، يتجاوز حدود الانفعال إلى دائرة الالتزام .

إن تحليل هذه البنية القيمية لا يهدف إلى التنظير المجرد، بل إلى الكشف عن العناصر الداخلية التي تجعل الفزعة فضيلة وتحدد متى تبقى في إطارها

البنّاء، ومتى تنحرف إلى مسارات غير مقصودة. فالقيمة هي التي تضبط الاتجاه، وتمنح الفعل معيارًا يُقاس به، وتجعله منسجمًا مع مقاصد الخير والعدل.

ومن هنا، فإن هذا الفصل يسعى إلى تفكيك المكونات الأخلاقية للفزعة، وبيان كيف تتفاعل فيما بينها لتنتج سلوكًا تضامنيًا متوازنًا، يجمع بين حرارة الشعور ورشد التقدير.

إن هذا الفعل الأخلاقي لا يتولد من فراغ، ولا يقوم على حماسة لحظية عابرة، بل يستند إلى أربع قيم مركزية متداخلة، تتفاعل فيما بينها لتنسج البنية الأخلاقية للفزعة.

أولها الإيثار؛ وهو تحرُّر واعٍ من الأنانية، وانحياز طوعي لمصلحة الآخر على حساب المصلحة الذاتية. إنه استعداد صادق لتحمل الكلفة – وقتًا كان أو جهدًا أو مالًا – في سبيل نجدة محتاج أو إغاثة ملهوف. الإيثار هو الجذر النفسي الذي يحرّك الفزعة، ويمنحها نقاء المقصد وصفاء الدافع.

وثانيها النصرة؛ وهي انتقال من الشعور إلى الفعل، ومن التعاطف إلى الموقف. النصرة ليست مواساة لفظية، بل انحياز عملي للعدل، وسعي حثيث لرفع الظلم ومنع العدوان. إنها إعلان موقف أخلاقي واضح في لحظة يتردد فيها الآخرون، وحضور فاعل في وجه الباطل حين يتراجع المتفرجون.

وثالثها التعاون؛ وهو البعد الجماعي للفزعة؛ حيث تتحول المبادرة الفردية إلى قوة اجتماعية متماسكة. التعاون ينقل الفزعة من كونها رد فعل شخصي إلى طاقة مجتمعية منظمة، قادرة على دفع خطر عام أو تحقيق

مصلحة مشتركة. وبهذا التكاتف، يتضاعف أثر الفزعة ويتسع نطاقها، فتصبح ممارسة جماعية تعكس قوة التضامن وفاعليته.

أما رابعها فهو النجدة؛ وهي التجلي العملي المباشر لتلك القيم جميعًا. النجدة تعني سرعة الاستجابة في اللحظة الحاسمة؛ حيث قد يكون التأخر تفريطًا، ويكون التردد سببًا في تفاقم الضرر. إنها تحويل القيم من معانٍ كامنة إلى أفعال منجزة في وقتها الحاسم، فتصبح الفزعة حقيقة واقعة لا مجرد نية مؤجلة.

هذه القيم الأربع، حين تجتمع وتتوازن، تشكل الإطار الأخلاقي المتكامل للفزعة. غير أن اكتمالها لا يتحقق بمجرد حضورها، بل تحتاج إلى بوصلة توجهها، وميزان يضبط حركتها، حتى لا تنقلب الحماسة إلى تهور، ولا يتحول الاندفاع إلى فعل يفضي إلى نقيض مقصوده. فالفزعة، في جوهرها، ليست مجرد استجابة وجدانية، بل فعل أخلاقي واعٍ، محكوم بميزان الحكمة والبصيرة.

الفزعة في ضوء المقاصد الشرعية:

يبلغ البعد الأخلاقي للفزعة ذروته حين تُقرأ في ضوء المقاصد الكلية للشريعة، كما قررها علماء المقاصد، وفي مقدمتهم أبو إسحاق الشاطبي[(١)].

(١) الشاطبي، أبو إسحاق. الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. دار ابن عفان، ١٩٩٧. ص ٣١. وعلى الرغم من أن الإمام الشاطبي لم يتناول الفزعة كمصطلح مستقل، فإن فلسفتها تتجذر في نظريته عن مقاصد الشريعة. فقد أكد الشاطبي أن الشريعة وُضعت للمحافظة على الضروريات الخمس: الدين، والنفس، =

فالشريعة في غايتها العليا إنما جاءت لتحقيق مصالح العباد، عبر حفظ الضروريات التي لا تستقيم حياة الإنسان ولا ينتظم عمران المجتمع إلا بها.

ومن هذا المنظور، تتجلى علاقة الفزعة بالمقاصد بوضوح عميق؛ فالمبادرة إلى إنقاذ نفس من الهلكة هي التطبيق الأسمى لمقصد حفظ النفس. وإعانة من أصابه ضرر في ماله تمثل صورة عملية لحفظ المال. والدفاع عن كرامة إنسان أو صون عرضه هو امتداد مباشر لمقصد حفظ العرض والنسل. وهكذا تصبح الفزعة، حين تنضبط بالمقاصد، ممارسة أخلاقية ذات بعد حضاري، لا مجرد تصرف فردي.

غير أن الفقه المقاصدي لا يقف عند حدود صفاء النية ، بل يتجاوزها إلى فقه المآلات وتقدير العواقب. ومن قواعده الراسخة أن درء المفاسد أَوْلى من جلب المصالح، وأن الفعل قد يفقد مشروعيته إذا أفضى إلى مفسدة أعظم من المصلحة المقصودة. فالقيمة الأخلاقية لا تُقاس بصدق الدافع وحده، بل بسلامة الأثر.

وهنا يتكشف العمق الحقيقي للفزعة؛ فهي ليست انفعالًا وجدانيًا عابرًا، بل فعل أخلاقي واعٍ، يتحرك في ضوء الحكمة والبصيرة، ويزن النتائج قبل الإقدام.

=

والنسل، والمال، والعقل، وأن هذا الحفظ يكون 'من جانب الوجود' بما يقيمها، و'من جانب العدم' بما يدفع عنها الاختلال. والفزعة، في جوهرها، هي تطبيق عملي لهذا المقصد الأخير: فهي تحفظ النفس من الهلاك، والمال من الضياع، والعقل من الضرر، وقد تمتد لحماية الدين والنسل في سياقات أخرى، مما يجعلها ممارسة تتقاطع مع جوهر المقاصد الشرعية.

الفصل الثالث

في المجتمعات التقليدية؛ حيث تتداخل الحياة الاجتماعية في نسيج متماسك من العلاقات المباشرة والقيم المشتركة، كانت الفزعة تعمل ضمن منظومة ضبط اجتماعي طبيعية، تضمن لها أن تؤدي دورها الإيجابي دون أن تنحرف عن مسارها. فالقرية الصغيرة، والحارة المتقاربة، والقبيلة المترابطة، لم تكن مجرد تجمعات سكانية، بل كانت بيئات أخلاقية حية، تمتلك آليات رقابة ذاتية تحفظ توازن الفزعة بين الحماسة والحكمة، وبين الاندفاع والمسؤولية.

دور المعرفة الشخصية والسمعة في ضبط السلوك:

في هذه البيئات، كان الجميع يعرفون بعضهم معرفة عميقة، تمتد إلى تاريخ الأفراد وسلوكياتهم وأحوالهم. هذه المعرفة الشخصية المتراكمة كانت بمثابة «مرشّح طبيعي» يضبط ممارسة الفزعة ويحميها من الاستغلال. فعندما يطلب شخص المساعدة، لا يكون طلبه مجردًا من السياق، بل يُقرأ في ضوء سيرته ومصداقيته وحقيقة حاجته. هذا الوعي الجماعي بالأفراد كان يمنع استغلال النخوة، ويضمن أن تذهب المساعدة إلى مستحقيها.

وفي هذا السياق، كانت السمعة تمثل رأس المال الاجتماعي الأهم للفرد.

فالحرص على السمعة الطيبة لم يكن مجرد رغبة في المظهر الاجتماعي، بل كان ضرورة وجودية: من يفقد سمعته، يفقد ثقة المجتمع ودعمه، ويصبح خارج دائرة التضامن الجماعي. هذا الخوف من فقدان السمعة كان رادعًا أخلاقيًا قويًا، يدفع الأفراد إلى الالتزام بالأعراف والقيم، ويمنعهم من استغلال نخوة الآخرين أو التفريط في واجباتهم تجاه الجماعة.

آليات ضبط المخاطر في المجتمعات التقليدية:

لم تكن المجتمعات التقليدية متروكة للفوضى أو الاجتهاد الفردي، بل كانت لديها آلياتها الخاصة لضبط المخاطر وتوجيه الفزعة نحو مسارها الصحيح. يمكن اعتبار هذه الآليات شكلًا أوليًا من أشكال «حوكمة» الفزعة، تجمع بين الحكمة والخبرة والعرف:

شيخ القبيلة أو كبير العائلة: كان يمثل مرجعية حكيمة يُلجأ إليها في المواقف المعقدة. خبرته المتراكمة ومعرفته العميقة بالأفراد والسياقات تمكّنه من تقدير الموقف بدقة، وتوجيه الأفراد إلى التصرف السليم الذي يوازن بين النجدة والحكمة.

أهل الحل والعقد: وهم الخبراء بالأعراف والتقاليد، الذين كانوا يقومون بدور يشبه دور القضاة في فض النزاعات وتقييم المواقف. حكمهم كان مستمدًا من معرفتهم بالعرف، ومن ثقة المجتمع في نزاهتهم وحكمتهم.

الأعراف الاجتماعية: كانت هناك أعراف واضحة، متوارثة ومتفق عليها، تحدد متى تكون النجدة واجبة، وكيف تُمارَس، وما هي حدودها الأخلاقية

والعملية. من يخالف هذه الأعراف يعرّض نفسه لعقوبات اجتماعية قد تصل إلى النبذ والعزل.

كانت المخاطر في تلك المجتمعات أقل تعقيدًا وأكثر وضوحًا. العدو كان معروفًا، والحاجة ظاهرة، والغريب يمكن تمييزه بسهولة. هذا الوضوح، مقترنًا بآليات الضبط الاجتماعي الفاعلة، جعل من ممارسة الفزعة أمرًا أكثر أمانًا وفاعلية، وأقل عرضة للانحراف أو الاستغلال.

تعقيدات العصر الحديث:

لكن هذا الواقع تغير جذريًا. انتقلنا من مجتمعات صغيرة متجانسة إلى مدن مليونية صاخبة، ومن علاقات مباشرة قائمة على الثقة والمعرفة الشخصية إلى تفاعلات عابرة مع غرباء لا نعرف عنهم شيئًا. هذا التحول الجذري في بنية المجتمع لم يغير فقط من شكل حياتنا اليومية، بل غيّر أيضًا من طبيعة المخاطر المحيطة بنا، وجعل من ممارسة قيمة نبيلة كـ«الفزعة» تحديًا معقدًا يتطلب وعيًا وحذرًا وحكمة لم تكن مطلوبة بنفس الدرجة في الماضي.

من هذا الفصل ننتقل من التنظير إلى الواقع، ومن المثال المجرد إلى الصورة العملية، لنقف على التعقيدات التي أفرزها المجتمع الحديث، وسنرى كيف ينقلب الفعل الحسن إلى مسؤولية نظامية، والمبادرة الطيبة إلى مساءلة قانونية، لا لسوء قصد، بل لغياب الإدراك بطبيعة الإطار النظامي المعاصر. والغاية هنا ليست التحذير من الخير، بل تحصينه؛ وليس تقييد الفزعة، بل توجيهها لتبقى قوة بناء لا مدخل مخاطرة.

الفصل الرابع

كانت الفزعة في الماضي تستند إلى وضوح الموقف ومعرفة الأشخاص. أما اليوم، فقد أصبح الضباب يكتنف الكثير من المواقف، وبات من الصعب التمييز بين المحتاج الحقيقي والمحتال الخفي. هذا التغير ليس عابرًا، بل هو نتاج تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة أعادت تشكيل بنية المجتمع وطبيعة المخاطر المحيطة بنا.

من القرية إلى المدينة.. ضعف الروابط وظهور الغرباء.

أدت الهجرة الواسعة من القرى والأرياف إلى المدن الكبرى إلى تفكك الروابط الاجتماعية التقليدية التي كانت تشكل نسيج المجتمع. في المدينة، لم يعد الجار يعرف جاره بالضرورة، وأصبح الفرد يعيش وسط حشد من «الغرباء» الذين لا تربطه بهم معرفة شخصية أو تاريخ مشترك. هذا الواقع الجديد أضعف آليات الضبط الاجتماعي الطبيعية التي كانت سائدة في المجتمعات الصغيرة. لم تعد السمعة تحمل نفس الوزن، ولم تعد المعرفة الشخصية ممكنة في معظم التفاعلات اليومية.

في هذا السياق، أصبحت المبادرة لمساعدة شخص غريب تنطوي على درجة أعلى من عدم اليقين والمخاطرة؛ إذ لم يعد بالإمكان الاعتماد على

المعرفة المسبقة أو الثقة المتراكمة كمرشّح لتقييم الموقف.

أساليب الاستغلال الحديثة:

استغل المحتالون وضعاف النفوس هذا الواقع الجديد، وابتكروا أساليب حديثة لاستغلال طيبة الناس ونخوتهم. لم تعد المخاطر مقتصرة على اللصوص وقطّاع الطرق الواضحين، بل أصبحت أكثر دهاءً وتخفيًا، وأكثر قدرة على التنكر في ثوب الحاجة المشروعة، ومن أبرز هذه الأساليب الموضّحة على النحو التالي:

١ - الاحتيال الإلكتروني والمالي:

من أخطر صور الاستغلال في العصر الحديث ما يُمارَس عبر الفضاء الرقمي تحت ستار الإحسان والعمل الخيري. رسائل عاجلة بلهجة إنسانية مؤثرة، روابط تبرع لحالات مرضية مزعومة، حسابات تنتحل صفة جمعيات معروفة، وصور تُرفق بعبارات تستدرّ العطف وتستعجل القرار. هكذا تحوّلت وسائل التواصل الاجتماعي إلى مسرح لعمليات نصب معقدة، تستهدف أرقّ ما في الإنسان: رغبته الصادقة في فعل الخير.

الاحتيال هنا لا يعتمد على القهر أو التهديد، بل على إثارة التعاطف وتعطيل التثبت. يُخلق شعور بالاستعجال، وتُضعف المسافة بين العاطفة والقرار، وتُقدَّم وسيلة دفع سريعة، ثم يختفي الفاعل خلف هوية رقمية زائفة. في لحظة فزعة صادقة، قد ينتقل المال طوعًا من يد صاحبه، لكنه لا يصل إلى مستحقه، بل يُمكِّن المحتال من الاستمرار في جريمته.

ومن منظور مقاصدي، فإن حفظ المال يقتضي صيانته من كل مسار يفضي إلى إضاعته أو تمكين غير المستحق منه، ولو كان ذلك بدافع الرحمة. فالعبرة ليست بسلامة النية وحدها، بل بسلامة الأثر والمآل.

ومن هنا تبرز أهمية الفزعة المنضبطة نظامًا؛ فهي لا تُقيد الإحسان، بل تحميه من الانحراف. فالتحقّق من الجهة، والتأكد من مشروعيتها، والالتزام بالقنوات المعتمدة، كلها وسائل تحفظ المال وتحقق مقصد الخير معًا.

وقد حرصت الدولة – حفظها الله – على تنظيم هذا الباب حمايةً لأموال الناس وصيانةً لثقتهم، فحددت قنوات رسمية للتبرعات، من أبرزها منصة إحسان، إضافة إلى الجمعيات الخيرية المرخّصة والخاضعة للرقابة النظامية. وهذا التنظيم لا يُقصد به تقييد العمل الخيري، بل توجيهه الوجهة الآمنة التي تضمن وصول المال إلى مستحقيه، وتمنع استغلال العاطفة في غير موضعها.

إن الفزعة قيمة راسخة في وجدان المجتمع، لكن في العصر الرقمي تحتاج إلى وعيٍ يحرسها، حتى يبقى الخير في مساره الصحيح، ويبقى المال مصونًا من العبث والضياع.

٢ – التسلل والإقامة غير النظامية:

من صور الاستغلال التي قد تتخفّى خلف العاطفة الإنسانية، طلب المساعدة في التنقل أو السكن أو توفير عمل مؤقت، دون الإفصاح الكامل عن الوضع النظامي. قد يبدو الأمر في ظاهره فزعة عابرة لإنسان محتاج، لكن يتبيّن لاحقًا أن الشخص دخل البلاد بطريقة غير مشروعة أو يقيم فيها بالمخالفة

للأنظمة، فيتحول الفعل الفردي — في بعض الحالات — من مبادرة إنسانية إلى صورة من صور تسهيل المخالفة أو التستر عليها.

والخطر في هذا السياق لا يكمن في سوء النية بقدر ما يكمن في غياب التحقق. فالقانون لا ينظر إلى الدافع وحده، بل إلى طبيعة الفعل وآثاره. غير أن المسؤولية القانونية لا تقوم لمجرد المساعدة أو حسن النية، بل تتطلب – وفق القواعد العامة – توافر الخطأ ووقوع ضرر ووجود علاقة سببية بين الفعل والنتيجة. إلا أن بعض صور التمكين أو التسهيل قد تُعدّ – في نظر النظام – مساهمة في استمرار المخالفة إذا تحققت هذه الأركان.

ومن منظور مقاصدي، فإن حفظ النظام العام وحفظ الأمن من المقاصد المعتبرة التي تقوم عليها استقامة المجتمع. فتنظيم الدخول والإقامة ليس إجراءً شكليًّا، بل ركيزة لضبط الحقوق والواجبات وحماية المجتمع من الفوضى والمخاطر. ومن ثم فإن التعاطف الفردي إذا تجاوز الإطار النظامي قد يفضي إلى مفسدة أوسع من المصلحة المتوهمة.

وهنا تتجلى أهمية الفزعة المنضبطة نظامًا؛ فالإحسان لا يكون بتمكين المخالفة، بل بتوجيه صاحب الحاجة إلى القنوات الرسمية المختصة، أو إرشاده إلى تسوية وضعه عبر المسارات النظامية المعتمدة. فالمبادرة الصحيحة لا تُخالف النظام، بل تعمل في ظله.

وقد شددت الدولة – حفظها الله – على تجريم التستر أو تسهيل الإقامة غير النظامية حمايةً لأمن المجتمع وصيانةً للحقوق العامة. ومن ثمّ فإن الوعي النظامي ليس تشددًا، بل هو حماية للفرد من الوقوع في تبعات قانونية، كما هو

حماية للمجتمع من آثار المخالفة.

٣ - النقل غير النظامي:

قد يُطلب منك بدافع إنساني توصيل شخص لا تعرفه، أو مساعدته في التنقل بحجة ظرف طارئ أو حاجة مُلحّة. في ظاهر الأمر تبدو المسألة فزعة عابرة لإنسان محتاج، لكن قد يتبيّن لاحقًا أن هذا الشخص مطلوب أمنيًّا، أو مخالف لأنظمة الإقامة أو العمل. وهنا قد يتحول الفعل - في بعض الحالات - من إحسان فردي إلى صورة من صور تمكين المخالفة إذا كان التوصيل بقصد مساعدته على الإفلات أو الاستمرار في وضع غير مشروع.

غير أن المسؤولية القانونية لا تقوم لمجرد التوصيل أو حسن النية، بل يشترط لقيامها - وفق القواعد العامة - أن يثبت علم الشخص بالمخالفة أو مشاركته في تسهيلها، أو أن يكون فعله جزءًا من سلوك يُمكّن المخالف من الإفلات أو التستر. أما المساعدة العارضة التي تقع دون علم بالمخالفة فلا تُعد بذاتها سببًا للمساءلة.

ولما كان حفظ الأمن والنظام العام من المقاصد المعتبرة التي تقوم عليها استقامة المجتمع وانتظام أحواله. فتنظيم التنقل والإقامة ليس إجراءً شكليًّا، بل هو وسيلة لحماية المجتمع وضبط الحقوق والواجبات. ولهذا فإن الفزعة المنضبطة نظامًا تقتضي الوعي بالمآل قبل المبادرة، والتفريق بين المساعدة المشروعة وتمكين المخالفة.

فالفزعة الحقيقية لا تكون بإخفاء المخالفة أو مساعدتها على الاستمرار،

بل بإرشاد صاحب الحاجة إلى الطريق النظامي الصحيح، حتى يبقى الإحسان منضبطًا، ويبقى المجتمع محفوظًا من الفوضى.

٤ - التحويلات المالية المشبوهة:

من أخطر صور الاستغلال التي تتخفّى خلف الثقة والعلاقة الشخصية، أن يُطلب منك استخدام حسابك البنكي لاستقبال مبلغ أو تحويله بحجة عدم امتلاك الطرف الآخر حسابًا، أو وجود عطل مؤقت في وسيلته المصرفية. قد يُقدَّم الطلب في صورة استعجال أو ظرف إنساني، وقد يُغلف بعبارات الثقة أو القرابة، فتُستثار في النفس روح الفزعة والمساندة.

غير أن هذا التصرف، على بساطته الظاهرة، قد يضع صاحبه في قلب شبهة مالية جسيمة. فالأموال المتداولة عبر هذه الوسيلة قد تكون مرتبطة بعمليات احتيال، أو غسل أموال، أو تمويل أنشطة مجرَّمة. وبمجرد مرورها عبر الحساب الشخصي، يصبح صاحب الحساب طرفًا في مسار مالي غير مشروع، ولو لم يكن على علم بتفاصيله.

القانون لا ينظر فقط إلى النية، بل إلى المشاركة الفعلية في تسهيل الجريمة أو تمكينها. وقد يجد الإنسان نفسه خاضعًا للتحقيق، أو مقيَّد الحساب، أو معرضًا لعقوبات جنائية؛ لأنه مكّن غيره من استخدام حسابه كوسيط مالي خارج الإطار النظامي.

ومن منظور مقاصدي، فإن حفظ المال لا يقتصر على صيانته من الضياع، بل يشمل صيانته من التلوث بمسارات محرمة أو مشبوهة. كما أن حفظ النظام

العام ومنع الإضرار بالمجتمع مقصد معتبر، يقتضي عدم تمكين أي نشاط مالي خارج الرقابة المصرفية المشروعة.

٥ - استغلال وسائل التواصل الاجتماعي والمعارف السطحية:

في الفضاء الرقمي، لم يعد الاستغلال مقتصرًا على المال، بل امتد إلى استغلال الثقة العابرة والعلاقات السطحية. قد يطلب منك شخص؛ لا تربطك به إلا معرفة إلكترونية محدودة، إعادة نشر تغريدة على منصة X (تويتر سابقًا)، أو مشاركة منشور بدعوى دعم قضية إنسانية أو نشر الوعي. ويبدو الأمر في ظاهره مشاركة عابرة أو فزعة إعلامية لا تتجاوز ضغطة زر.

غير أن المحتوى قد يحمل في طياته أفكارًا متطرفة، أو تحريضًا على الكراهية، أو معلومات مضللة، أو دعوات مخالفة للأنظمة. وبمجرد إعادة النشر أو المشاركة، ينتقل الفرد من موقع المتلقي إلى موقع المساهم في النشر، فتتسع دائرة الأثر، وتتضاعف المسؤولية.

كما قد يتطور الأمر إلى طلب التواصل خارج المنصة، أو حضور مناسبة خاصة، أو لقاء بدعوى التعارف أو المساعدة، ليتبين لاحقًا أنها بيئة مشبوهة أو تجمع غير نظامي؛ مما يعرّض الشخص لمخاطر أمنية أو قانونية لم تكن في حسبانه.

الفضاء الرقمي يُغري بسرعة التفاعل، لكنه لا يُعفي من تبعاته. فالكلمة المنشورة، وإن بدت عابرة، قد تُحدث أثرًا واسعًا، وقد تُدرج صاحبها ضمن سياق لا يقصده. والعبرة ليست بحجم الفعل، بل بنتيجته وانتشاره.

ومن منظور مقاصدي، فإن حفظ المجتمع من الفتنة، وصيانة العقول من التضليل، وحماية النظام العام من التحريض والفوضى، مقاصد معتبرة لا يجوز تجاوزها بحجة التعاطف أو الحماس اللحظي. فالفزعة المنضبطة نظامًا في الفضاء الرقمي تعني التثبت قبل النشر، والتحقق من المصدر، والتفريق بين دعم مشروع، وتمكين غير مباشر لمحتوى ضار. فالفزعة الواعية تبدأ بالسؤال: ماذا أنشر؟ ولمن؟ وبأي أثر؟

٦ - استغلال التطبيقات والخدمات الإلكترونية:

من صور الاستغلال الدقيقة في العصر الرقمي، أن يُطلب منك استخدام رقم هاتفك لتفعيل حساب على تطبيق معين، أو مشاركة رمز التحقق (OTP) الذي يصلك عبر رسالة نصية، بحجة أن هاتف الطرف الآخر معطل أو أنه لا يستقبل الرسائل مؤقتًا. وقد يبدو الطلب بسيطًا وعابرًا، لا يتجاوز مساعدة تقنية سريعة.

غير أن هذا الرمز ليس رقمًا عاديًا، بل هو مفتاح تحقق يربط الهوية الرقمية بصاحب الرقم. وبمجرد مشاركته، ينتقل التحكم بالحساب إلى الطرف الآخر، وقد يُستخدم في إنشاء حسابات وهمية، أو تنفيذ عمليات احتيال، أو إدارة أنشطة غير مشروعة، فتُسجَّل البيانات باسمك، ويُربط رقمك بمسارات لم تخترها.

الخطر هنا لا يظهر لحظة المشاركة، بل يتكشف لاحقًا حين تُستدعى للتحقيق، أو يُقيَّد رقمك، أو تُواجه بتبعات نظامية بسبب نشاط لم تمارسه.

فالهوية الرقمية في العصر الحديث امتداد لشخصية الإنسان القانونية، والتفريط بها ليس أمرًا شكليًا.

ومن منظور مقاصدي، فإن حفظ المال والسمعة والحقوق يقتضي صيانة وسائل التحقق والحماية الرقمية من العبث أو التسليم للغير. كما أن حفظ النظام العام يتطلب عدم تمكين أي نشاط خارج الإطار المشروع، ولو تم ذلك بحسن نية.

الفزعة المنضبطة نظامًا في هذا الباب تعني إدراك أن رموز التحقق والبيانات الشخصية ليست مجالًا للمجاملة أو المساعدة العابرة. فالمساعدة الحقيقية لا تكون بمشاركة مفاتيح الهوية، بل بتوجيه الطرف الآخر إلى الحلول النظامية المتاحة له. وهنا الفزعة الواعية تحمي الهوية كما تحمي المال.

٧ - استغلال الهوية والوثائق:

من أخطر صور الاستغلال التي قد تتخفّى خلف الثقة أو القرابة، طلب استعارة بطاقة الهوية أو رخصة القيادة «لإنهاء معاملة بسيطة»، أو استخدام اسمك في عقد إيجار، أو تسجيل مركبة، أو فتح حساب مصرفي، بحجة وجود ظرف مؤقت أو تعثر إداري.

في ظاهر الأمر تبدو المسألة مجاملة عابرة أو فزعة إنسانية، لكن الهوية النظامية ليست ورقة تعريف فحسب، بل هي التزام قانوني كامل. فكل عقد يُبرم باسمك، وكل حساب يُفتح بهويتك، وكل التزام يُسجَّل برقمك، يُنسب

إليك أمام الجهات المختصة، بغض النظر عن حقيقة المستفيد الفعلي.

وقد تُستخدم الهوية في عقود احتيالية، أو التزامات مالية، أو قروض، أو أنشطة غير نظامية، فيصبح اسمك هو الظاهر في السجلات، وأنت أول من يُسأل ويُطالب ويُلاحق. وهنا تتحول الفزعة غير المنضبطة إلى عبء قانوني ومالي جسيم.

ومن منظور مقاصدي، فإن حفظ السمعة والذمة المالية مقصد معتبر، كما أن حماية التعاقد من الغش والتدليس ضرورة لحفظ استقرار المعاملات. والهوية في الدولة الحديثة تمثل امتداد الشخصية القانونية للفرد، فلا يجوز تمكين الغير منها تحت أي مبرر عاطفي.

٨ - استغلال المركبات والممتلكات:

من صور الاستغلال التي قد تُغلف بطابع الثقة أو الاستعجال، طلب استعارة السيارة «لساعة واحدة فقط» لقضاء حاجة عاجلة، أو استخدام عنوانك السكني لاستقبال طرود بريدية بحجة عدم وجود عنوان ثابت. ويبدو الأمر في ظاهره مجاملة يسيرة أو فزعة عابرة لا تتجاوز حدود التعاون الاجتماعي.

غير أن المركبة ليست مجرد وسيلة نقل، بل مسؤولية قانونية مسجلة باسم مالكها، وكل ما يقع بها من مخالفات أو جرائم يُنسب ابتداءً إليه. وكذلك العنوان السكني ليس مجرد وصف مكاني، بل قرينة نظامية تربط صاحبه بما يصل إليه أو يصدر عنه. فإذا استُخدمت السيارة في ارتكاب جريمة، أو سُجلت

عليها مخالفات جسيمة، أو احتوت الطرود على مواد محظورة أو ممنوعات، فقد يجد صاحبها نفسه في موضع مساءلة لم يخترْه.

الخطر في هذه الحالات لا يكمن في نية الإعارة، بل في عدم تقدير المآل. فبعض التصرفات التي تبدو محدودة الزمن قد تُنتج آثارًا ممتدة، وقد يتحول المعروف الصغير إلى تبعات قانونية كبيرة.

ومن منظور مقاصدي، فإن حفظ النفس والمال والسمعة مقصد معتبر، كما أن حماية الأمن العام ومنع تمكين الجريمة من مقاصد الشريعة والنظام معًا. وتمكين الغير من استخدام المركبات أو الممتلكات دون تحقق كافٍ قد يفتح بابًا لمفاسد أعظم من المصلحة المتوهمة في المجاملة. الفزعة المنضبطة نظامًا هنا تعني إدراك أن الملكية ليست مجالًا للمجازفة، وأن المساعدة لا تكون بتمكين الوسائل التي قد تُستغل في غير مشروعها، بل بتقديم الدعم ضمن إطار يحفظ الحقوق ويمنع الضرر.

٩ - مخاطر مساعدة الأطفال والقاصرين دون تنسيق رسمي:

قد تصادف طفلًا أو قاصرًا يطلب مساعدتك في الوصول إلى منزله، أو نقله إلى مكان معين، بحجة أنه تاه أو تأخر عن موعد والديه. ويبدو المشهد في ظاهره إنسانيًا خالصًا، يستدعي التدخل السريع بدافع الحماية والشفقة.

غير أن هذا الموقف - على حساسيته - قد ينطوي على تعقيدات قانونية وأمنية لا تظهر في لحظته الأولى. فقد يكون الطفل هاربًا من منزله، أو طرفًا في نزاع حضانة بين والديه، أو ضحية استدراج، أو حتى وسيلة لاستدراج الغير

إلى موقع معين. وفي جميع هذه الحالات، قد يُفسَّر تدخلك - رغم حسن نيتك - على أنه تستر على هروب قاصر، أو تدخل في شؤون أسرية، أو مساهمة غير مقصودة في واقعة جنائية.

الخطر هنا لا يكمن في الرغبة في الحماية، بل في مباشرة الإجراء دون صفة نظامية. فالتعامل مع القُصَّر يخضع لضوابط دقيقة؛ لأنهم فئة محمية قانونًا، وأي تصرف يتعلق بهم قد يُنظر إليه من زاوية المسؤولية الجنائية أو المدنية.

ومن منظور مقاصدي، فإن حفظ النفس مقصد عظيم، لكنه لا يتحقق بالفعل الفردي غير المنظم، بل بالإجراء الذي يحقق الحماية دون أن يفتح باب التبعة. ولهذا فإن الفزعة المنضبطة نظامًا في مثل هذه الحالات تعني إبقاء الطفل في مكان آمِن، والتواصل فورًا مع الجهات المختصة - كالشرطة أو الحماية الاجتماعية - التي تمتلك الصلاحيات والوسائل القانونية للتعامل مع الموقف بما يضمن سلامة الطفل ويحفظ حقوق جميع الأطراف.

١٠- الفضالة.. حين يتحوّل التدخل حسن النية إلى مسؤولية نظامية

أدرك المنظّم السعودي خطورة التدخل غير المدروس في شؤون الغير، ولو كان بدافع الإحسان، فنظّم ما يُعرف في الفقه والنظام بـ «الفضالة» ضمن نظام المعاملات المدنية السعودي، واضعًا إطارًا دقيقًا يوازن بين روح النجدة ومتطلبات المسؤولية.

فالفضالة لا تُعدّ تجريمًا للمبادرة، ولا تثبيطًا لروح الفزعة، وإنما هي تقنينٌ لها وضبطٌ لحدودها؛ إذ يقرّ النظام بمشروعية تدخل الشخص في شأن غيره

عند الضرورة أو خشية وقوع ضرر، لكنه في المقابل يُحمِّل المتدخل التزامًا قانونيًا بالتصرف بعناية الرجل المعتاد، وألا يتجاوز حدود الحاجة، وألا يُحدث ضررًا يفوق ما قصد دفعه.

وهكذا يتحول التدخل من مجرد فعل عاطفي إلى عملٍ ذي تبعات قانونية؛ فإذا التزم المتدخل حدود الضرورة وحسن الإدارة، كان فعله مشروعًا بل محمودًا، أما إذا انطوى تدخله على تعدٍّ أو إهمال أو تجاوز ترتب عليه ضرر، تحوّل إلى موجبٍ للمساءلة والتعويض.

وفي هذا يتجلّى الفرق بين الفزعة المسؤولة التي تُدار بوعيٍ وتقديرٍ للمآلات، وبين التدخل العاطفي غير المنضبط الذي قد يُفاقم المشكلة بدل حلّها. فالقانون لا يُخاصم الإحسان، لكنه يُلزم صاحبه بالبصيرة والانضباط.

توسع دائرة المسؤولية القانونية

في الماضي، كانت المسؤولية في الغالب مباشرةً وواضحة، تدور حول الفعل المباشر والنية الظاهرة، ضمن سياق اجتماعي بسيط تُحسم فيه الأمور عرفًا أو بصلحٍ قبلي. أمّا في ظل الدولة الحديثة وأنظمتها المتشعبة، فقد اتسعت دائرة المسؤولية القانونية وتعقّدت معاييرها؛ فلم يعد النظر مقصورًا على القصد المباشر وحده، بل أصبح يشمل السلوك ذاته، ومدى مشروعيته، والنتائج المترتبة عليه، وعلاقة السببية بين الفعل والضرر.

ومع ذلك، فليس هذا على إطلاقه؛ إذ إن المسؤولية لا تقوم متى توافرت موانعها النظامية أو الشرعية، كحالة الضرورة، أو الدفاع المشروع، أو انتفاء

الخطأ، أو انقطاع رابطة السببية، أو وجود سبب أجنبي لا يد للفاعل فيه. فالقانون الحديث لا يُهدر حسن النية مطلقًا، لكنه لا يجعله وحده كافيًا للإعفاء من المساءلة إذا اقترن الفعل بتقصيرٍ أو تجاوز.

إن «تسهيل» المخالفة، ولو تمّ بحسن نية وبدافع إنساني، قد يضع صاحبه في دائرة المساءلة متى كان سلوكه سببًا في وقوع الضرر أو تمكين الفعل غير المشروع. وهذا هو التحوّل الجوهري الذي ينبغي استيعابه؛ ففي البيئة الاجتماعية الواسعة والمعقّدة اليوم، لم تعد الأفعال تُقاس بنيّاتها المجردة فحسب، بل بآثارها وامتداداتها القانونية، وبمدى إسهامها في صناعة النتيجة.

غير أن هذا لا يعني أن الشخص يُؤاخذ مطلقًا على كل فعل غير مقصود؛ فالمسؤولية لا تقوم إلا بتوافر أركانها، وأهمها: وجود خطأ معتبر، ووقوع ضرر، وثبوت علاقة سببية بين السلوك والنتيجة. فإذا انتفى القصد أو الخطأ، أو انقطعت رابطة السببية، أو وُجد سببٌ أجنبي لا يد للفاعل فيه، انتفت المسؤولية. وعليه، فالقانون الحديث لا يكتفي بمحاسبة الفاعل المباشر فحسب، بل قد يمتد إلى من أسهم في التمكين أو التسهيل إذا كان إسهامه مؤثرًا ومعتبرًا قانونًا؛ لكنه في الوقت ذاته لا يعاقب على مجرد حسن النية، ولا على النتائج التي لا تُنسب إلى صاحبها برابطة سببية واضحة.

ومجتمعنا – ولله الحمد – تحكمه قيمٌ راسخة، ومبادئ أصيلة مستمدة من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، تقوم على النجدة، والتكافل، وصيانة الحقوق. والدولة – حفظها الله – حين وضعت الأنظمة ونظّمت مجالات التدخل والمسؤولية، لم تفعل ذلك في تعارض مع هذه القيم، بل في سياق حمايتها

وتعزيزها، وصون الأمن المجتمعي من الفوضى أو الاستغلال.

والمقصود من هذا البيان ليس التخويف، ولا بثّ القلق، وإنما التنبيه الواعي. فالمواطن اليوم بحاجة إلى حسٍّ أمني راشد، يُمكّنه من التمييز بين الإحسان المنضبط، والتدخل غير المحسوب. الحسّ الأمني ليس شكًّا في الناس، بل وعيٌ بالبيئة المحيطة، وإدراكٌ بأن النظام وُضع ليحمي الجميع.

الفصل الخامس

ليس التحدي في إحياء الفزعة، فهي حاضرة في وجدان المجتمع، بل في توجيهها توجيهًا متزنًا يجمع بين أصالة النخوة ومتطلبات النظام. فالمجتمع القوي ليس الذي يتخلى عن قيمه، ولا الذي يُغرق نفسه في العاطفة، بل الذي يُحسن الموازنة بين المبادرة الفردية والمسؤولية القانونية.

في هذا الباب ننتقل من التحذير من صور الاستغلال، إلى بناء وعيٍ إيجابي يرسّخ مفهوم «الفزعة الآمنة»، بوصفها نموذجًا يجمع بين الرحمة والبصيرة.

أولًا: المجتمع بين النخوة والنظام :

لم يُبنَ المجتمع السعودي على القوانين وحدها، ولم تتشكّل هويته من الأنظمة فحسب، بل قام أولًا على منظومة قيمية عميقة الجذور؛ في مقدمتها النجدة، والكرم، وإغاثة الملهوف، ونصرة المحتاج. هذه القيم ليست طارئة ولا وليدة ظرف عابر، بل هي امتداد لتاريخ اجتماعي وثقافي تمازجت فيه الأعراف الراسخة مع الهدي الإسلامي، فكوّنت شخصيةً مجتمعية ترى في الفزعة شرفًا، وفي المبادرة مسؤولية أخلاقية.

غير أن انتقال المجتمع من بساطته الأولى إلى فضاء الدولة الحديثة، بما

يحمله من تشابك في العلاقات وتعقّد في المصالح، فرض بعدًا تنظيميًا يحفظ هذه القيم من الانفلات. فالمبادرة التي كانت تُدار في نطاق ضيق قائم على المعرفة المباشرة والثقة الشخصية، أصبحت اليوم تتحرك في بيئة أوسع، تتقاطع فيها الحقوق والالتزامات والآثار القانونية.

ومن هنا يتجلّى المعنى العميق للتكامل بين النخوة والنظام. فالنظام ليس نقيضًا للقيمة، بل إطار يحميها من أن تنقلب إلى ضدها. والتنظيم لا يقيّد الخير، بل يصونه من أن يتحول - بحسن نية - إلى سبب ضرر أو فوضى. إن الفزعة حين تُدار بعاطفة مجردة قد تُنتج أثرًا غير مقصود، أما حين تُدار بوعيٍ وبصيرة، فإنها تبقى فضيلةً مضاعفة الأثر.

والمجتمع المتوازن هو الذي يحافظ على روح الفزعة حيّةً في وجدانه، لكنه في الوقت ذاته يدرك حدود التدخل، ويُحسن تقدير المآلات قبل المبادرة. فلا يُطفئ عاطفته، ولا يطلقها بلا ضابط، بل يجعل من وعيه ميزانًا يوجّه إحسانه.

التحدي الحقيقي ليس في استدعاء القيم، فهي راسخة في ضمير المجتمع، وإنما في إدارتها إدارةً واعية تتناغم مع متطلبات الدولة الحديثة. فحين تتكامل النخوة مع النظام، ينشأ مجتمع أصيل في روحه، واعٍ في سلوكه، مطمئن في حركته؛ مجتمع يعرف أن الخير قوة، وأن النظام هو الحارس الذي يحفظ هذه القوة من أن تنقلب على أصحابها.

ثانيًا: مسؤولية الفرد في النظام السعودي:

تقوم المسؤولية في النظام السعودي على مبدأٍ جوهري مؤداه أن الإنسان مُساءل عن أثر فعله متى اقترن بتقصيرٍ أو إهمال. ومن هنا جاء مبدأ «المفرّط أولى بالخسارة»، الذي يعني أن من قصّر في اتخاذ الاحتياطات اللازمة، كان أولى بتحمّل نتيجة تقصيره. فليس المقصود العقوبة لمجرد الوقوع في الخطأ، وإنما تحميل الفرد تبعة إهماله في حماية نفسه وحقوقه. فمن يسلّم ماله، أو يتيح هويته، أو يمكّن غيره من ممتلكاته دون تحرٍّ كافٍ، ثم يقع الضرر، قد يتحمّل جانبًا من المسؤولية نتيجة تفريطه؛ لأن النظام يفترض قدرًا معقولًا من الحيطة والوعي.

والمسؤولية - سواء كانت مدنية أو جنائية - لا تقوم اعتباطًا، بل على أركان واضحة: وجود فعل أو امتناع، ووقوع ضرر، وثبوت علاقة سببية بين السلوك والنتيجة، ووجود خطأ معتبر. ولا يُسأل الإنسان عن فعل غيره لمجرد المعرفة أو القرب، بل لا بد من دورٍ مؤثر في التمكين أو التسهيل أو الإهمال. فالقاعدة أن المسؤولية شخصية، لكنها قد تمتد متى ثبت الإسهام الفعلي المؤثر في وقوع الضرر.

أما من حيث الركن المعنوي، فإن النية الحسنة عنصر معتبر في التقدير، لكنها ليست درعًا مطلقًا يرفع المسؤولية في جميع الأحوال. فإذا اقترنت النية بإهمال، أو تهور، أو تجاوزٍ للحدود النظامية، بقيت المسؤولية قائمة. فالقانون يُقدّر المقصد، لكنه يُحاسب على الأثر. ومن هنا كانت الفزعة الواعية هي التي تجمع بين حسن القصد وسلامة الإجراء، فلا يكفي صفاء النية إن لم يُحطها

صاحبها بتبصّرٍ في الوسيلة والمآل.

وتأتي قاعدة «عدم العلم ليس دائمًا عذرًا» لتؤكد أن الجهل لا يُعفي متى كان بوسع الإنسان التحقق ولم يفعل، أو أغفل إشارات ظاهرة كان ينبغي الانتباه لها. فالبيئة الحديثة بما فيها من تعقيد وتشابك تفرض قدرًا من اليقظة والمسؤولية الفردية. والمواطن الواعي لا يكتفي بحسن الظن، بل يُضيف إليه التحقق، ولا يندفع بدافع العاطفة دون أن يسأل عن النتيجة.

إن مسؤولية الفرد في النظام السعودي ليست تضييقًا عليه، بل حماية له وللمجتمع معًا؛ إذ ترسم حدودًا واضحة بين المبادرة المشروعة والتصرف المعرّض للتبعة، حتى تبقى الفزعة قيمةً أصيلة تُدار بعقلٍ مسؤول، لا بعاطفةٍ منفلتة.

ثالثًا: رؤية مستقبلية لثقافة المساعدة في السعودية

لمستقبل لا يحتاج إلى مجتمعٍ متوجس يغلّب الشك على الثقة، بل إلى مجتمعٍ واعٍ يوازن بين حسن الظن وحسن التقدير. فثقافة المساعدة في مرحلتها القادمة لا ينبغي أن تُبنى على ردّات الفعل أو الاندفاع العاطفي، وإنما على وعيٍ مؤسسي ينسجم مع طبيعة الدولة الحديثة.

إن الفزعة المؤسسية تمثل التحول الأهم في هذا المسار؛ حيث تنتقل المبادرة من الإطار الفردي غير المنظم إلى القنوات الرسمية والمنصات المعتمدة التي تضمن سلامة الإجراء ووصول الأثر إلى مستحقيه. فالإحسان حين يُدار عبر أدوات نظامية، يكتسب قوة الاستدامة، ويبتعد عن العشوائية أو

الاستغلال.

كما أن الحسّ الأمني المجتمعي ليس دعوةً للريبة، بل دعوةٌ للبصيرة. إدراك المخاطر دون تهويل، والتنبه دون خوف، والتثبت دون تعطيل لروح المبادرة؛ تلك هي المعادلة التي تصنع مجتمعًا مطمئنًا. فالأمن في صورته الحديثة لم يعد مسؤولية جهة واحدة، بل ثقافة عامة يتشارك فيها الأفراد.

وتبقى التربية النظامية حجر الأساس في صناعة هذا الوعي. فتعليم الأبناء أن الخير لا ينفصل عن المسؤولية، وأن النية الصالحة تحتاج إلى وسيلة صحيحة، يرسّخ في الأجيال القادمة فهمًا متزنًا للفزعة، يجعلها فضيلةً راشدة لا اندفاعًا عاطفيًا.

أما الشراكة بين الفرد والدولة، فهي الركيزة التي يقوم عليها الأمن المجتمعي. فالدولة – حفظها الله – وضعت الأنظمة لحماية القيم لا لمصادمتها، ولتنظيم المبادرة لا لإطفائها. ومجتمعنا، بما يمتلكه من رصيدٍ أخلاقي عظيم، قادرٌ على أن يجعل من النظام حليفًا للنخوة، لا خصمًا لها.

المطلوب إذن ليس كبح المبادرة، بل تهذيبها؛
ليس إضعاف الفزعة، بل توجيهها؛
حتى يبقى المجتمع أصيلًا في روحه،
منضبطًا في سلوكه،
ويحيا أفراده حياةً أكثر طمأنينةً واستقرارًا.

فالمجتمع المتوازن هو الذي يحفظ نخوته، ويُديرها بعقلٍ قانوني، ويجعل من وعيه ضمانةً لاستمرار خيره.

الفصل السادس

إذا كانت الفزعة في أصلها شهامةً فردية ونخوةً صادقة، فإنها في ظل الدولة الحديثة لم تعد مجرد استجابةٍ عفوية يحكمها حسن القصد، بل غدت التزامًا يتطلب وعيًا راسخًا ونظرًا في المآلات قبل الإقدام. فالمجتمع لا يستقر بالاندفاع وحده، ولا ينعم بالأمن بالنصوص المجردة؛ إنما يعتدل حين تنسجم القيم مع التنظيم، ويتحوّل الحماس إلى فعلٍ محسوب يزن أثره كما يزن دوافعه.

الفزعة اليوم ليست أقل قيمةً مما كانت عليه، لكنها أصبحت أوسع أثرًا. فالكلمة قد تنتشر في لحظة، والتحويل المالي قد يعبر الحدود في ثانية، والتدخل الفردي قد يُرتّب آثارًا قانونية تتجاوز النية. ومن هنا لم يعد السؤال: هل نساعد؟ بل أصبح: كيف نساعد؟ وبأي وسيلة؟ وفي أي إطار؟

وقد لخّص النبي ﷺ هذا المعنى في قاعدةٍ جامعة حين قال:

«**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**» — متفق عليه.

فحب الخير للآخرين لا يعني اندفاعًا غير محسوب، بل يعني أن أحرص على سلامتهم كما أحرص على سلامتي، وأن أحميهم من الضرر كما أحمي نفسي منه. فإذا كنت لا أرضى أن يُستغل اسمي، فلا أمكّن غيري من استغلال

اسمه. وإذا كنت لا أرضى أن أُعرَّض لمساءلة بسبب تصرف غير محسوب، فلا أُعرِّض غيري لذلك بدافع حسن النية. وإذا كنت أحب لنفسي الأمان، فأنا أُسهم في صناعته للآخرين بالوعي قبل المبادرة، وبالتثبّت قبل التفاعل، وبالالتزام قبل التدخل.

هكذا تتحول الأخوّة من عاطفةٍ نبيلة إلى سلوكٍ راشد، وتتحول الفزعة من اندفاعٍ فردي إلى وعيٍ اجتماعي، يجمع بين حرارة القلب، وبصيرة العقل، واحترام النظام.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الرسالة؛ لا لتقيد الفزعة، بل لترشدها، ولا لتطفئ روح النجدة، بل لتحفظها من أن تتحول – دون قصد – إلى باب ضرر أو مدخل مساءلة. فالمجتمع الذي ينضج في فزعته، ينضج في استقراره، ويصون أمنه بقيمه قبل أن يصونه بقوانينه.

الفزعة كقيمة جامعة في المجتمع السعودي:

ليست الفزعة في المجتمع السعودي سلوكًا طارئًا، ولا عادةً عابرة، بل قيمةٌ متجذّرة في البنية الاجتماعية، تُعبّر عن معنى الانتماء، وتُجسّد روح التكافل، وتعكس صورة المجتمع المتماسك في لحظات الرخاء قبل الشدّة.

الفزعة هنا ليست مرتبطة بالقبيلة فحسب، ولا بالعلاقة الشخصية وحدها، بل هي شعورٌ عام بأن الإنسان لا يُترك وحده، وأن المجتمع لا يتخلى عن أفراده. هي تعبيرٌ عن الثقة المتبادلة، وعن يقينٍ داخلي بأن هناك من يقف معك عند الحاجة.

وقد أثبتت التجارب المعاصرة – في الأزمات والكوارث والمواقف الوطنية – أن هذه القيمة ما زالت حيّة. تظهر في مبادرات التطوع، وفي حملات الإغاثة، وفي التكاتف المجتمعي، وفي سرعة الاستجابة للمحتاجين. إنها ليست مجرد اندفاعٍ عاطفي، بل استعدادٌ متجدد للعطاء.

غير أن القيمة الجامعة تزداد قوة حين تنسجم مع النظام. فالفزعة التي تعمل داخل الأطر المؤسسية، وتنسق مع الجهات المختصة، وتحترم الضوابط، تصبح قوة استقرار لا مجرد حماسة عابرة. وهنا يتحقق التوازن: تبقى الفزعة رمزًا للنخوة، وتصبح في الوقت ذاته عنصرًا من عناصر البناء الوطني.

إن المجتمع الذي يجمع بين حرارة الفزعة ووعيها، وبين المبادرة والانضباط، هو مجتمعٌ يحفظ هويته ويعزز استقراره في آنٍ واحد. فلا تضيع فيه القيم، ولا تتعارض فيه الشهامة مع النظام، بل يتكاملان في صورةٍ واحدة.

الفزعة في زمن الاختبار:

القيم لا تُقاس في أوقات الرخاء، بل تتجلى حقيقتها في لحظات الشدة. وحين تمرّ المجتمعات بظروف استثنائية، أمنية كانت أو صحية أو اقتصادية أو حتى إعلامية، تظهر الفزعة بأوضح صورها، ويُختبر عمقها واتزانها. ففي زمن الاختبار لا تكون الفزعة مجرد عاطفة طيبة، بل تتحول إلى موقف ذي أثر عام، وقدرة على الإسهام في التماسك أو ـ لا قدر الله ـ في الإرباك.

في تلك اللحظات الحساسة، تصبح الكلمة مسؤولية، ويغدو التعليق موقفًا، وتتحول المبادرة الفردية إلى فعل قد يمتد أثره إلى ما هو أبعد من صاحبه. فالمجتمع في أوقات التوتر يحتاج إلى قدرٍ من الهدوء بقدر حاجته إلى الحماسة، وإلى وعيٍ يسبق التفاعل، لا يلاحقه. الفزعة هنا لا تعني سرعة الاستجابة فحسب، بل تعني حسن تقدير التوقيت، ودقة فهم السياق، واحترام الأطر التي تنظّم التعامل مع الحدث.

لقد أثبت المجتمع السعودي في مناسبات متعددة أن روح التكافل فيه حيّة، وأن الاستجابة عند الحاجة صادقة وسريعة، غير أن النضج الحقيقي يتجلى حين تقترن هذه الروح بالحكمة، وحين يُدار التعاطف بعقلٍ مسؤول. ففي زمن الاختبار لا يُقاس الوعي بارتفاع الصوت، بل بعمق الفهم، ولا تُختبر النخوة بكثرة الكلام، بل بحسن التصرف.

الفزعة في زمن الاختبار ليست اندفاعًا يسبق الرؤية، بل وعي يحمي الرؤية من أن تُغشى بالعاطفة. هي أن نثق بالقنوات الموثوقة، وأن نتحقق قبل أن ننقل، وأن ندرك أن تماسك المجتمع في لحظات الشدة هو جزء من قوته. وحين تجتمع حرارة القلب مع بصيرة العقل، يتحول الاختبار إلى فرصة تُظهر قوة البناء الداخلي، وتؤكد أن الفزعة، حين تكون واعية، تصبح سندًا للاستقرار لا عبئًا عليه.

الفزعة وبناء الثقة المجتمعية:

الفزعة ليست سلوكًا طارئًا يُستدعى عند الحاجة فحسب، بل هي جزء من النسيج اليومي للعلاقات الاجتماعية. في تفاصيل الحياة الصغيرة – في الجوار، والعمل، والتعاملات، والمبادرات – تتشكل صورة المجتمع في أذهان أفراده. وحين تكون الفزعة حاضرة بصورة متوازنة، فإنها تُنتج شعورًا عامًا بالاطمئنان.

الثقة المجتمعية لا تنشأ من القوانين وحدها، ولا من حسن النيات المجردة، بل من تكرار السلوك المسؤول حتى يصبح عادةً مستقرة. حين يرى الناس أن المساعدة تُقدَّم بحكمة، وأن المبادرة لا تتجاوز حدودها، وأن القيم تُمارس في إطار منضبط، فإن ذلك يراكم في النفوس يقينًا بأن المجتمع بيئة آمنة.

الفزعة الواعية تعني أن يشعر الفرد بأن بإمكانه الاعتماد على مجتمعه دون خوف من أن تتحول النجدة إلى فوضى، أو أن يصبح الإحسان مدخلًا لمشكلة أكبر. هذا الشعور يولّد طمأنينة داخلية، ويعزز الانتماء، ويقوّي روابط الثقة بين الناس.

وفي المجتمعات المتماسكة، لا تكون الثقة نتيجة خطابٍ معلن، بل ثمرة ممارسات متكررة. كل موقف يُدار بعقل، وكل مبادرة تُنفّذ بانضباط، وكل مساعدة تُقدّم ضمن إطار واضح، تضيف لبنة في جدار الثقة العامة.

وهكذا تصبح الفزعة أكثر من تصرّف فردي؛ تتحول إلى عنصر استقرار اجتماعي، وإلى قيمة تعزز الشعور بالأمان، وتُسهم في بناء مجتمعٍ يثق أفراده ببعضهم، ويطمئنون إلى أن الخير فيهم مقترن بالحكمة، وأن الحماسة لا تنفصل عن المسؤولية.

الفزعة والفعاليات الوطنية والعالمية:

لم يعد المجتمع السعودي مجتمعًا منغلقًا على ذاته، بل أصبح حاضرًا في مشهدٍ عالمي مفتوح؛ معارض دولية، مؤتمرات، بطولات رياضية، مواسم ثقافية، وفعاليات تستقطب ملايين الزوار. وفي هذا الانفتاح، لا تمثلنا الأنظمة فقط، بل يمثلنا سلوكنا اليومي.

الفزعة - بوصفها قيمة اجتماعية أصيلة - يمكن أن تكون من أجمل ما يراه الزائر فينا. حين يجد من يدله، أو يساعده، أو يرحب به، أو يتطوع لخدمته، فإن الصورة التي تتكون لديه لا تُصنع في القاعات الرسمية، بل في المواقف البسيطة.

لكن الصورة الحضارية لا تُبنى بالعاطفة وحدها، بل بالاتزان. فالمجتمع الواثق لا يبالغ في التقرب، ولا يذوب في الآخر، ولا يتخلى عن هويته بدافع المجاملة؛ بل يُحسن الترحيب دون إفراط، ويُقدّم المساعدة دون تكلّف، ويحافظ على خصوصيته الثقافية وهو يتعامل بودّ واحترام.

الفزعة في السياق الدولي تحتاج إلى وعيٍ مضاعف؛ لأنها لا تعكس الفرد فحسب، بل تعكس مجتمعًا بأكمله. وحين تكون النجدة مصحوبة بحسن تقدير للثقافات المختلفة، واحترام للحدود الشخصية، وإدراك لاختلاف العادات، فإنها تتحول إلى رسالة حضارية غير منطوقة.

ليس المطلوب أن نتغيّر ليرضى الآخر، ولا أن نغلق أبوابنا خوفًا من الاختلاف، وأن نكون كرماء دون مبالغة، متعاونين دون استعراض، ودودين دون مساسٍ بالوقار.

إن المجتمع الذي يعرف نفسه لا يخشى الانفتاح؛ لأنه يتعامل من موقع ثقة لا من موقع حاجة. والفزعة حين تقترن بهذه الثقة، تصبح علامة نضج، وتُسهم في تقديم صورةٍ متوازنة عن إنسانٍ سعودي يجمع بين الأصالة والانضباط، وبين الشهامة والوعي.

وهكذا لا تكون الفزعة مجرد مساعدة عابرة، بل لغةً حضارية تعبّر عن مجتمعٍ يعرف كيف يُحسن إلى ضيفه، ويحفظ كرامته، ويحترم اختلافه، دون أن يتنازل عن ذاته.

الفصل السابع

في الفصول السابقة قرأنا الفزعة في سياقها المعاصر، وتوقفنا عند تحوّلاتها، ومسؤولياتها، وحدودها، ومآلاتها. أما هنا، فنعود إلى المنبع الأول، لا لنغادر الحاضر أو نلوذ بالماضي، بل لنفهم كيف تشكّلت هذه القيمة في وجدان الأمة منذ بداياتها، وكيف بقيت حيّةً تُغذّي الحاضر وإن تغيّرت صوره.

نعود إلى صدر الإسلام، إلى مجتمع المدينة؛ حيث لم تكن القيم تُرفع كشعارات، بل تُمارس كأفعال يومية. هناك تشكّل نموذج إنساني فريد امتزجت فيه الشهامة بالإيمان، والرحمة بالعدل، والنخوة بالمسؤولية. لم تكن الفزعة اندفاعًا عاطفيًا، بل التزامًا يُحمَل، وعهدًا يُصان، وحقًا يُحفظ.

في المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار لم تكن النجدة مجاملة، بل تأسيسًا لبنية مجتمع. وفي مواقف الخلفاء لم تكن المسؤولية منصبًا، بل أمانة تُستشعر قبل أن تُطالب. وفي قصص الوفاء والضمان والعفو تجلّت معانٍ إنسانية يقف العقل أمامها متأملًا، لا لغرابتها، بل لسموّها وعمقها.

هذا الفصل ليس قطيعة مع واقعنا، ولا التفاتًا إلى الماضي على حساب الحاضر، بل هو استحضار لذاكرةٍ أخلاقية صنعت أمة، ووضعت للفزعة ميزانها: صدق في النية، وثبات في الموقف، واستعداد لتحمّل التبعة. نستحضر

تلك النماذج لا لتمجيد زمنٍ مضى، ولا لإسقاطه حرفيًا على واقعٍ مختلف، بل لنتأمل الجذر الذي لا تزال أغصانه ممتدة في حياتنا اليوم.

فهنا سنقرأ الفزعة كما عاشت في صدر الإسلام،

وكيف انتقلت عبر القرون،

وكيف ظلّت قيمةً حيّةً في ضمير المجتمع،

تُسند الحاضر ولا تُلغيه،

وتُهذّب الاندفاع دون أن تُطفئ الروح،

وتمنح القيم معناها العميق في كل زمان.

الفزعة في الميزان القرآني:

لم يأتِ القرآن الكريم بلفظ «الفزعة» بوصفه مصطلحًا اجتماعيًا مستقلًا، لكنه رسّخ جوهرها في صورٍ عملية حيّة، تُجسّد نجدة المظلوم، والإيثار، والتكافل، وتحمل المسؤولية، ضمن ميزانٍ أخلاقي واضح لا يترك العاطفة دون ضابط.

ففي سياق النصرة يقول تعالى:

﴿ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الأنفال: ٧٢].

فيقرر أن الاستجابة لنداء المستضعف واجبٌ شرعي، لا اندفاع قبلي، ولا حماسة عاطفية. وهذه النصرة ليست مطلقة، بل مقيّدة بكونها في سبيل الحق، ومضبوطة بعدم نقض الميثاق أو تجاوز العدل. فليس كل استغاثة موجبة

للنصرة، ولا كل نزاعٍ مبررًا للانحياز؛ الميزان هو أمر الله، لا هوى الجماعة.

وقد بيّن الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في كتابه «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان»، عند تفسير هذه الآية أن الله عقد موالاةً ومحبةً بين المؤمنين القائمين بالإيمان والهجرة والنصرة، فجعل بعضهم أولياء بعض لكمال اتصالهم واجتماعهم على الحق، ثم قيّد النصرة بكونها في الدين، فلا تكون النصرة لمجرد العصبية أو المصلحة، ولا يُنقض عهدٌ قائم بحجة التعاطف؛ لأن الوفاء بالميثاق أصلٌ معتبر في الشريعة. وهذا البيان يكشف أن النصرة في القرآن التزامٌ شرعي منضبط بالمقاصد، ومحكومٌ بالعدل، لا تضامنًا قبليًا منفلتًا.

ويُعزّز هذا المعنى قوله تعالى:

﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ [النساء: ٧٥].

وقد بيَّن الشيخ عبدالرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في كتابه «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان»، تحوُّل الفزعة من خيارٍ عاطفي إلى واجبٍ أخلاقي يُعاتَب المؤمن على تركه. فالنصرة هنا دفاعٌ عن العاجزين، ورفعٌ للظلم، واستنقاذٌ للمقهورين، لا سعيًا وراء غلبة، ولا طلبًا لمكسب. إنها نجدةٌ رحيمة، لكنها منضبطة، تُمارَس تحت راية الحق لا تحت ضغط الانفعال.

وفي جانب الإيثار، يقدّم القرآن نموذجًا رفيعًا بقوله تعالى:

﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

وضح الشيخ عبدالرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في كتابه «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان»، أن العطاء يتحول إلى خُلُقٍ راسخ، يتجاوز ردّة

الفعل اللحظية إلى وعيٍ اختياري يقدّم الآخر على النفس. هنا الفزعة ليست انفجار تعاطف، بل تربية قلبٍ يزن حاجته وحاجة غيره.

ثم تأتي القاعدة الجامعة التي تضبط المعنى كله:

﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢].

وأكد الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أن البر اسمٌ جامع لكل ما يحبه الله ، والتقوى اسمٌ جامع لترك ما يكرهه. وكل خصلة خير مأمورٌ العبد بفعلها، فهو مأمور أن يُعين غيره عليها. لكن التعاون ليس مطلقًا؛ إذ يُمنع إذا كان على إثمٍ أو عدوان. فليس كل تضامنٍ محمودًا، ولا كل وقوفٍ مع الآخر صوابًا، بل العبرة بميزان الحق.

نماذج من تراثنا.. وجسرٌ إلى الحاضر

لم تكن إغاثة الملهوف في تراثنا الإسلامي خُلُقًا عابرًا، ولا سلوكًا اجتماعيًا تحكمه العاطفة المجردة، بل كانت قيمةً راسخة تُربّى عليها النفوس، ويُشاد بها في المجالس، وتُعدّ من دلائل المروءة وكمال الإيمان. فقد حفلت كتب الحديث والآداب بتعظيم قضاء حوائج الناس، وجعل السعي في نفعهم بابًا من أبواب القربات، وربطت بين النجدة وتحمل التبعة، وبين المبادرة والاحتساب.

وكانت الفزعة في ذلك السياق سعيًا مقصودًا للنفع، وخلقًا متأصلًا في الضمير، لا كلمةً تُقال، بل مشقةً تُحتمل، ووقتًا يُبذل، ومسؤوليةً تُحمل. ولهذا رأى أهل المروءة أن النعمة تُحفظ بالبذل، وأن الجاه والمال إنما يُزكَّيان بخدمة الناس، لا باحتجازهما. فالفزعة لم تكن تهورًا، ولا اندفاعًا غير محسوب، بل قيمةً تُقاس بآثارها، وتُوزن بنتائجها.

وليس استحضار هذه النماذج حنينًا إلى زمنٍ مضى، ولا تصويرًا للقيم وكأنها صفحاتٌ منقطعة عن واقعنا؛ بل هو تذكيرٌ بأن جذور الفزعة ما زالت حيّة في وجدان الأمة. فما زلنا نرى في حاضرنا مبادراتٍ صادقة، وأعمالًا تطوعية، ومواقف نجدةٍ مسؤولة، تتحرك في إطار الضوابط الشرعية والنظامية،

وتُمارَس عبر مؤسساتٍ وقنواتٍ تحفظ الحقوق وتمنع الفوضى.

لقد تغيّرت الوسائل، وتطورت الأنظمة، واتسعت مؤسسات الدولة، لكن جوهر القيمة لم يتغير. فإغاثة الملهوف، وقضاء الحاجة، ونصرة المظلوم، ما زالت حاضرة في المجتمع، إلا أنها اليوم تُدار بوعيٍ أعمق، وتنظيمٍ أدق، ومسؤوليةٍ أوضح.

وهكذا يبقى الامتداد قائمًا:

- تراثٌ يُلهم.
- وحاضرٌ يُنظّم.
- وقيمةٌ واحدة تتجدد في صورتها، وتبقى ثابتة في معناها.

فالفزعة لم تكن يومًا انفعالًا عابرًا، بل خلق متجدد، يتكيّف مع الزمان، ويظل وفيًّا لميزانه الأخلاقي، جامعًا بين حرارة القلب، وبصيرة العقل، وانضباط النظام.

خاتمة الكتاب

في ختام هذا الكتاب، لا نريد أن نُعلن نهاية الحديث عن «الفزعة»، بل بداية وعيٍ جديد بها..

فالفزعة ليست مجرد اندفاعٍ عاطفي، ولا حنينٍ إلى زمنٍ مضى، وليست كذلك تهمةً تُجرَّم بإطلاقها، إنها قيمةٌ إنسانية أصيلة، تحتاج إلى ميزانٍ يضبطها، وعقلٍ يوجّهها، ونظامٍ يحميها.

لقد كانت الفزعة في مجتمع الأمس ضرورةً وجودية، تحفظ الدم، وتصون المال، وتحمي العرض، في ظل غياب المؤسسات.

أما اليوم، فقد تغيّر البناء الاجتماعي، وقامت الدولة الحديثة بأنظمتها وأجهزتها، وأصبح التدخل الفردي - مهما حسنت نيّته - قد يفتح أبواب مساءلةٍ لم تكن في الحسبان.

ليس المقصود أن نطفئ جذوة النجدة، ولا أن نقتل روح الشهامة، بل أن ننقلها من العفوية غير المنضبطة إلى المسؤولية الواعية.

فالفزعة الحقّة هي التي تُنقذ دون أن تُورِّط، وتُعين دون أن تُخالف، وتُصلح دون أن تُفسد.

لقد حاول هذا الكتاب أن يبني جسرًا بين:

تراثٍ كان يحكمه العرف..

وواقعٍ تحكمه الأنظمة..

وقيمٍ عليا تحكمها المقاصد.

فالإنسان الكريم لا يتخلّى عن نجدة الملهوف، لكنه أيضًا لا يُلقي بنفسه في موضع ريبةٍ أو مخالفة.

والتوازن بين الرحمة والنظام، وبين الحمية والعدل، هو جوهر الفزعة في صورتها الناضجة.

إن مجتمعًا يعرف حدوده، ويفهم مسؤوليته، ويُحسن التمييز بين التدخل المشروع والتصرف المتهوّر، هو مجتمعٌ أكثر أمنًا، وأكثر عدلًا، وأكثر انسجامًا مع مقاصد الشريعة وروح القانون.

وفي النهاية..

ليست البطولة في أن نكون أول من يتدخل..

بل في أن نكون أصدق من يُحسن التدخل.

نسأل الله أن يحفظ مجتمعاتنا من الفوضى باسم الحمية، وأن يبقى النظام إطارًا يحمي القيم لا حاجزًا يحولُ دونها، وأن يجعل قيمنا متوازنة، وأفعالنا راشدة، ونياتنا صالحة، وأثرنا نافعًا.

والله وليّ التوفيق.

الفهرس